



Distr.
GENERAL

E/CN.4/1991/81
27 February 1991
ARABIC
Original : ENGLISH

الأمم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
SERVICE LINGUISTIQUE
Section de
COPIE
FICHE

لجنة حقوق الإنسان
الدورة السابعة والأربعون
البند ١٢(أ) من جدول الأعمال

مسألة انتهاك حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في أي جزء من العالم ،
مع إشارة خاصة إلى البلدان والاقاليم المستعمرة . وغيرها من البلدان
والاقاليم التابعة ، بما في ذلك: مسألة حقوق الإنسان في قبرص

الرسالة المؤرخة في ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩١ من الممثل الدائم لتركيا
إلى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والموجهة إلى رئيس الدورة السابعة
والأربعين للجنة حقوق الإنسان

يشرفني أن أرفق فيما يلي مذكرة معلومات حول انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة
بحق سكان جمهورية شمالي قبرص التركية من قبل القبارصة اليونانيين .

وسأكون ممتنا لكم إن قمتم بتوزيع رسالتي ومرفقاتها كوشيقة من وثائق لجنة
حقوق الإنسان في إطار البند ١٢(أ) من جدول الأعمال .

(التوقيع) شم دونا
سفير

انتهاكات حقوق الإنسان للقبارصة الاتراك في المجالات
الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

١ - لا بد لمن ينظر في مسألة حقوق الإنسان في قبرص ويدرسها من أن يلتفت إلى الوضع الدستوري الذي كان قائماً حين أسست الجاليتان الوطنيتان (القبارصة الاتراك والقبارصة اليونانيون) الجمهورية عام ١٩٦٠ .

٢ - فقد كان هذا الدستور ينص على حقوق الإنسان ويوفر الحماية المناسبة لها ، كما يوفر ، اضافة إلى هذه الحقوق الفردية ، المساواة السيامية بين الجاليتين المشاركتين في تأسيس الجمهورية ويكفل حقوقهما ككيانين سياسيين متحدين ومتمايزين . وقد قام تأسيس الدولة كما قامت شرعية حكومتها الممثلة للجاليتين على مفهوم المشاركة في السلطة بين كيانين سياسيين مستقلين تم الاقرار بحق كل منهما في تقرير المصير .

٣ - لقد تمزق في ١٩٦٣ هذا الوضع الدستوري واستمرارية حالة المشاركة بين الجاليتين ، كما يقر بذلك السيد غلافكوس كليريديس ، السياسي المتمرس ورئيس مجلس النواب القبرصي اليوناني لمدة طويلة في أحدث كتبه: قبرص ، قصة خلعي (المجلد الثالث ، الصفحات ٢٢٦ - ٢٢٧) .

٤ - وهكذا ، فإن الشريك القبرصي اليوناني ، حين حمل السلاح ضد شريكه القبرصي التركي ، إنما دمر أساس وجود الجمهورية بكامله وسعى ، بقوة السلاح ، إلى الاقلاق من الشأن السياسي لشريكه المؤسس ، أي الجالية القبرصية التركية ، وتحويلها إلى أقلية في قبرص يونانية . ومرة أخرى كما يذكر كتاب السيد كليريديس (الصفحة ٢٢٧) فإن السياسة القبرصية اليونانية لاعطاء الشريك القبرصي التركي صفة الاقلية لم تنجح "لأن الجانب التركي ... لم يتراجع إزاء مسألة القبول بوضع الاقلية" . ويستطرد السيد كليريديس فيما بعد (الصفحة ١٠٥) مؤكداً على أن الهم القبرصي اليوناني كان في جعل قبرص دولة قبرصية يونانية مع أقلية تركية محمية . ويضيف السيد كليريديس قائلاً: "كان حل هم القبارصة الاتراك إفضال أي جهد من هذا القبيل والمحافظة على مفهوم المشاركة ... لذلك كان النزاع نزاعاً حول المبدأ وكان كلا الطرفين مستعداً للمجادلة المستمرة بل وحتى للقتال ، إن دعت الحاجة ، بدلاً من التوفيق" .

٥ - وينبغي دراسة الجزء الثاني من تقرير حقوق الإنسان في قبرص الذي يشمل الفترة من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٣ إلى آب/أغسطس ١٩٧٤ في ضوء هذه الحقائق ، حيث تسعى

الجالية القبرصية اليونانية إلى إجبار شريكها القبرصي التركي على القبول بوضع الأقلية بدلا من وضع المشاركة التأسيسية وفي توزيع السلطة على أساس المساواة .

٦ - وخلال هذه الفترة كان هناك إنكار وتحدي لكافة الحقوق الثابتة للشريك القبرصي التركي إلا أن القبارصة الأتراك رفضوا التخلي عن حقوقهم السياسية في الكيان السياسي القبرصي .

٧ - وكانت نتيجة هذا النزاع انفصال الشريكين ابتداء من عام ١٩٦٣ . ومنذ ذلك الحين غابت الإدارة المشتركة عن الجزيرة بسبب استمرار رفض القيادة القبرصية اليونانية مشاركة القبارصة الأتراك في السلطة كشريك ندد .

٨ - وشهدت تلك السنوات وحشية وعنفاً لا سابقة لهما ، مخلفة مئات القتلى من القبارصة الأتراك ، وتاركة ربع السكان لاجئين لا مأوى لهم بينهم مئات ما زالوا في عداد المفقودين إلى اليوم . وقد تزامنت هذه الهجمات عام ١٩٦٣ مع طرد القبارصة الأتراك ، وهم الشركاء المؤسسون لجمهورية ١٩٦٠ الثنائية القومية ، من كافة أجهزة الدولة بقوة السلاح وظلوا خارج الجهاز الحكومي منذئذ . وقد شكلت الانتهاكات المستمرة خلال تلك السنوات لحقوق الإنسان القبرصي التركي في الحياة وفي سلامته الجسدية وفي الحرية والتملك العوامل الرئيسية التي أدت إلى الوضع السياسي الراهن في الجزيرة .

٩ - وتبلغ البيانات الشهيرة التالية التي ألقاها رئيس الاساقفة مكاريوس وهي قليل من كثير غيرها ، شأوا بعيدا في إظهار أهداف الجانب القبرصي اليوناني ، وتعكس بشكل جلي نظرة الجانب القبرصي اليوناني إلى حقوق الإنسان للقبارصة الأتراك في قبرص . ونشبت فيما يلي مقتطفين منها:

"لا يمكن اعتبار مهمة أبطال ايوكا قد انتهت إلا حين يحققون طرد هذه الجالية التركية المصغيرة التي تؤلف جزءا من العرق التركي الذي كان وما يزال عدوا مخيفا للهيلينة." (من خطاب ألقاه في قرينته بانايا في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣) .
"تطلب اتحاد قبرص مع اليونان افناء الجالية القبرصية التركية"
(مقابلة مع كارين كاميرايت نشرت في المجلة الألمانية الاسبوعية بوننته الوستيريت ، ١٩٧٢) .

١٠ - وكتب رئيس وزراء بريطانيا السابق السير اليك دوغلاس هيوم في كتابه كيف تجري الرياح (الصفحة ٢٤٢) معلقا على معاملة حقوق الإنسان للقبارصة الأتراك في قبرص ، ما يلي:

"كنت مقتنعا في وقت مبكر بوجهة النظر القائلة بأنه ما لم يجبر رئيس الاساقفة مكاريوس نفسه على معاملة القبارصة الاتراك كبشر ، فإنه كمن يدعو إلى غزو الجزيرة وتقسيمها" .

١١ - وقد ألفت حوليات الأمم المتحدة ، وبخاصة التقارير الدورية لأمراء الأمم المتحدة العاممين المتتابعين إلى مجلس الأمن ، الضوء على هذه السياسات المتعلقة بفرض الحصار السياسي والاقتصادي على الشعب القبرصي التركي كوسيلة للتمهيد لضم قبرص إلى اليونان .

١٢ - وفيما يلي مقتطفات من تقارير أمراء الأمم المتحدة العاممين إلى مجلس الأمن العام بعد عام ١٩٦٣ .

إنكار حرية الحياة بكرامة:

"... كان عدد كبير من بين ٦٠٠ لاجئ وصلوا إلى كوكينا من مناطق مجاورة يعيشون في كهوف في ظروف متدنية تهدد بخطر صحي في الشتاء" (الوثيقة S/5950 Add. ، أيلول/سبتمبر ١٩٦٤) .

القيود الاقتصادية

"... لا تزال القائمة الرسمية للسلع المقيدة (المفروضة على الشعب القبرصي التركي) تتضمن واحدا وثلاثين صنفا . ومعظم هذه الأصناف له استخدام مدني واسع النطاق ... وعلاوة على ذلك ، تتعرض سلع أخرى غير مدرجة في القائمة للمصادرة في كثير من الأحيان في نقاط المراقبة التابعة للشرطة القبرصية (اليونانية)" (الوثيقة S/7350 ، ١٠ حزيران/يونيه ١٩٦٦) .

حصار حقيقي

"... تفرض القيود الاقتصادية على الطوائف التركية في قبرص ، وهي شديدة في بعض الحالات إلى حد الوصول إلى درجة الحصار الحقيقي ..." (الوثيقة S/5950) .

فرض القيود على المواد الغذائية

"... في ٣ أيلول/سبتمبر منعت القوات القبرصية دخول كمية من اللحم الطازج والجبن في حدود الكميات المرخص بها إلى القطاع القبرصي التركي من نيقوسيا ، وهو ما يشكل انتهاكا للتفاهم ..." (الوثيقة S/5950 ، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤) .

تقييد حرية الحركة

"... أدى الخوف وعدم الثقة اللذان أعقبا اختفاء الرهائن القبارصة الاتراك الاثنيين والثلاثين ... إلى توقف كل حركة على الطرق البرية في القطاع القبرصي التركي . ومنذ ذلك الحين ، رافق موظفو الأمم المتحدة التحركات الرئيسية فقط

التي قامت بها طائفة القبارة الاتراك" (الوثيقة S/5764 ، ١٥ حزيران/يونيه ١٩٦٤) .

الحرمان من الخدمات البريدية

"... لم ترسل الحكومة (الادارة القبرصية اليونانية) منذ ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٦٤ أي مراسلات أو طرود دولية أو محلية ، بامتناء فئدة واحدة ، عبر القطاع القبرصي التركي من نيقوسيا" (الوثيقة S/5950 ، ايلول/سبتمبر ١٩٦٤) .

١٣ - إن كل هذه الاعمال الوحشية ، والعنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي تكشفت منذ عام ١٩٦٣ ، أجبرت الشعب القبرصي التركي على الحياة في مناطق محاصرة في أماكن أكثر أمنا وعلى إنشاء ادارة خاصة به في تلك الاماكن إعمالا لحقه الاصيل في الادارة الذاتية .

١٤ - وبعد التدخل التركي في عام ١٩٧٤ ، وبناء على اتفاق تبادل السكان الذي عقد بين الطائفتين في ١٩٧٥ ، تجمع القبارة الاتراك في الجزء الشمالي من الجزيرة والقبارة اليونانيون في الجزء الجنوبي منها . وأنشأ القبارة الاتراك من منطلق ممارسة حقهم في الادارة الذاتية إدارتهم الخاصة بهم في الشمال ، والتي أصبحت فيما بعد في ١٩٨٣ "جمهورية شمالي قبرص التركية" ، وهي بلد تحكمه القوانين ، وله مجتمعه الديمقراطي المتعدد الاحزاب والمفتوح ، ويتمتع مواطنوه بجميع حقوق الإنسان وحرياته على نحو ، يضاهاى الحقوق والحرريات التي يتمتع بها مواطنو العالم الغربي .

١٥ - وعلى الرغم من أن شعب القبارة الاتراك قد تحرر في عام ١٩٧٤ من الانتهاكات المباشرة والمصارخة ، التي كانت تقترفها بحقه الجانب القبرصي اليوناني ، فإن القبارة اليونانيين يحاولون من خلال استخدام اسمهم المفتصب وغير المشروع "حكومة قبرص" ، أن يواصلوا بطريقة عادية منع تمتع الجانب القبرصي التركي على نحو كامل بحقوقهم وحررياتهم إزاء العالم الخارجي . وبمعنى آخر ، فإن القبارة اليونانيين ، وقد حرموا من فرصة ممارسة القمع والتمييز ضد القبارة الاتراك في داخل قبرص ، يسمعون الآن إلى عزل الشعب القبرصي التركي عن بقية العالم . ويستخدم الجانب القبرصي اليوناني اليوم مجموعة من الاجراءات لتموييق التجارة والاتصالات بين شمالي قبرص والعالم الخارجي ، وعزل القبارة الاتراك في المجالات السياسية والاقتصادية ، والتجارية ، والسياحية ، والرياضية .

١٦ - وكجزء من هذا العزل للإنساني ، يمنع القبارة الاتراك من الاتصال المباشر بالعالم الخارجي . ونتيجة لمناورات القبارة اليونانيين يتعين أن يدون على

الرسائل الواردة إلى القبارصة الاتراك الرمز "MERSIN-10, TURKEY". وهذا إجراء اتخذته القبارصة الاتراك للتغلب على المصاعب التي فرضها القبارصة اليونانيون .

١٧ - كما أن الرحلات الجوية المباشرة بين شمالي قبرص والبلدان الأجنبية ممنوعة أيضا . وفي هذا الصدد ، تمارس الادارة القبرصية اليونانية لجنوبي قبرص ضغوطا مستمرة على المنظمات الدولية ، من قبيل منظمة الطيران المدني الدولية ورابطة النقل الجوي الدولية والسلطات المدنية في بلدان عديدة لمنع الرحلات الجوية المباشرة إلى شمالي قبرص . وعلاوة على ذلك ، فإن القبارصة الاتراك لا يستطيعون السفر إلى أي مكان بحرية لأن جوازات سفرهم غير مقبولة كبطاقات لتحقيق الهوية أو وثائق سفر .

١٨ - وقد حرم القبارصة الاتراك من حقوق تمثيلهم في المحافل الدولية على قدم المساواة مع القبارصة اليونانيين . وفي الهيئات الدولية ، من قبيل الجمعية العامة للأمم المتحدة ، ومجلس أوروبا والأجهزة التابعة له ، وهذه اللجنة المعنية بحقوق الإنسان عينها ولجانها الفرعية ، يقوم ممثلو القبارصة اليونانيين بحملة خداع شعواء لتأكيد سماع صوتهم وحده باعتبارهم الممثل الوحيد لقبرص . وهكذا تعتمد قرارات ومقررات من جانب واحد في غياب القبارصة الاتراك من هذه المحافل .

١٩ - وتعرض التجارة والسياحة بين شمالي قبرص والبلدان الأخرى عواقب خطيرة بسبب حملة الخداع الشعواء التي يشنها القبارصة اليونانيون وإعلانهم أن بحرنا ومطاراتنا غير قانونية . ويذهب القبارصة اليونانيون إلى حد وضع القباطنة البحريين الأجانب الذين يزورون موانئ جمهورية شمالي قبرص التركية في القائمة السوداء ثم إيداعهم السجن إذا حدث أن قاموا بعد ذلك بزيارة الموانئ الجنوبية .

٢٠ - ويشكل اعتقال الشرطة القبرصية اليونانية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ للقبطان البحري الدانمركي السيد برومكسن إنغمان ، الذي سبقت له زيارة ميناء فاماغوستا القبرصي التركي ، جزءا من القيود الاقتصادية المفروضة على الشعب القبرصي التركي ومثالا صارخا لتجاهل القبارصة اليونانيين لحقوق الإنسان لكل من الشعب القبرصي التركي والرعايا الأجانب .

٢١ - ويواجه الزوار الأجانب الذين يحدث أن تحمل جوازات سفرهم تأشيرة دخول لجمهورية شمالي قبرص التركية مصاعب عند زيارة جنوبي قبرص .

٢٢ - وكجزء من القيود التي فرضها القبارصة اليونانيون على حياة الشمال الاقتصادية ، هدد القبارصة اليونانيون في شباط/فبراير ١٩٨٩ بعنف هيئة لندن للنقل الاقليمي لمنعها من عرض ملمقات في محطات القطارات تحت الارض تعلن عن السياحة وقضاء العطلات في جمهورية شمالي قبرص التركية . وبالتالي ازالته الهيئة المذكورة الملمقات المشار إليها . وهناك حالات أخرى هدد فيها القبارصة اليونانيون بعض المجلات ووسائل إعلام أخرى أعلنت عن السياحة في شمالي قبرص .

٢٣ - وفي القرية المختلطة الوحيدة التي لا تزال موجودة في قبرص ، وهي قرية بيلا التي تقع في المنطقة المحايدة ، تمنع السلطات القبرصية اليونانية مواطنيها والسياح الذين يزورون القرية من شراء أي شيء من السكان القبارصة الاتراك . ويخضع سكان بيلا القبارصة الاتراك لحصار اقتصادي منذ عامين . ومنعت الشرطة القبرصية اليونانية حرية الحركة عن طريق وضع عوائق على الطرق البرية ومن ثم تعترض بشكل فعال وتمتقل أي شخص يحمل سلعا مشتراة من قبارصة أترك . ومنذ شهر مضى ، على سبيل المثال ، تم اعتقال مواطن قبرصي يوناني اشترى قواقع من مواطن قبرصي تركي . وتتضاعف هذه الاحداث . وقد نشرت جريدة "فيليلفتيروس" اليومية القبرصية اليونانية في عددها الصادر في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ أنه وقع في عام ١٩٨٩ وحده ما مجموعه ٢١٦ حادثا ، وحالات احتجاج واعتراض . ومن المفارقات أنه بينما يحاول القبارصة اليونانيون من جهة عرض قرية بيلا المختلطة الوحيدة كمثال "للتعايش المتألف" للقبارصة الاتراك واليونانيين ، فإنهم يقدمون من جهة أخرى بعض أموا الأمثلة للقيود الاقتصادية التي يفرضونها على القبارصة الاتراك .

٢٤ - إن القبارصة الاتراك يمنعون من الاشتراك في الأنشطة الرياضية والثقافية في جميع أنحاء العالم . وفي هذا السياق ، تمنع عضويتهم في المنظمات الاجتماعية والاقتصادية الدولية .

٢٥ - وفوق ذلك ، لا يتلقى القبارصة الاتراك سوى جزء ضئيل من الممونة الدولية التي تقدم لقبرص ، وتفتصب الادارة القبرصية اليونانية لجنوبي قبرص كل هذه الممونة تقريبا .

٢٦ - ومما يجعل هذه الصورة مروعة بدرجة أكبر عدم إمكانية لجوء القبارصة الاتراك إلى التماس العدالة لدى المحافل الدولية من قبيل هيئات حقوق الإنسان الاوروبيية . وعلى الرغم من أن الفقرة ٢ من المادة ٢ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أنه "لن يكون هناك أي تمييز أمامه الوضع السياسي أو القانوني أو الدولي للبلد أو البقعة التي ينتمي إليها الفرد سواء كان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت

الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتي أو كانت سيادته خاضعة لأي قيد من القيود" .
ولا يزال أتراك قبرص محرومين من ممارسة حقوق معينة .

٢٧ - وبالنظر إلى ما سبق ، يظل القبارصة الأتراك في شمالي قبرص خارج نطاق الحماية الفعالة لمكوك حقوق الإنسان بسبب حالة جمهوريتهم غير المعترف بها على نحو يفتقد الانصاف ، وهم متروكون أمام الخيار الوحيد الذي يتمثل في طلب المساعدة من تركيا الوطن الام من أجل حماية حقوق الإنسان التي يفتقدونها وتأمينهم ضد إشارة جيرانهم الجنوبيين للمجتمع الدولي . أما في داخل جمهورية شمالي قبرص التركية ذاتها ، فحقوق الإنسان مكفولة كما جاء في تقرير وزارة الدولة بالولايات المتحدة الأمريكية عن "حالة حقوق الإنسان في قبرص" لعام ١٩٨٩ الذي جاء فيه أن النظام السياسي الداخلي في شمالي قبرص ديمقراطي ويقوم على الانتخابات الحرة ، وحقوق الإنسان الأساسية لسكانه مضمونة نظريا وعمليا .
